ECA/SRO-NA/SRO-WA/EGM/1
Distr.: General
October 2022
Arabic
Original : English

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا

اجتماع فريق الخبراء

القدرة على الصمود في وجه الأزمات واستدامة التنمية في شمال وغرب أفريقيا

مراكش، 1-2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

مذكرة مفاهيمية

أولا- مقدمة

1- تواجه جميع بلدان العالم حاليًا أنواعًا مختلفة من الصدمات الشديدة والمتواترة، ودول أفريقيا ليست في منأى عن ذلك، فهي تدفع الآن فاتورة أزمات صنعها غيرها مثل الأزمة المالية العالمية، وتغير المناخ، وجائحة كورونا، والصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا. كما أن القارة السمراء تواجه تحديات هيكلية تشمل تغير المناخ وانعدام الأمن والتحول الديموغرافي البطيء. كل هذا يجعل من تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، محليا وإقليميا وعالميا، أمرا بالغ الأهمية لحماية التقدم المحرز ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة إلى الأمام.

2- وأرخت أزمة جائحة كورونا بظلالها على مسار التنمية في أفريقيا. فعلى المدى القصير، كانت الضربة الأعنف من نصيب النمو والتوظيف والميزانية العامة (مع قيام الحكومات بتبني تدابير مضادة هامة) وزيادة معدّلات الفقر. وعلى المدى البعيد، يعد تباطأ تراكُم رأس المال البشري أحد أهم معيقات التنمية في أفريقيا. من جهة أخرى، تأثرت المقاولات مُتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة بشكل متباين جُزئيًا بسبب محدودية الوصول إلى التمويل كمصدر للصمود ضد الأزمات. أما بالنسبة لفئات العمل الهشّة، فقد تأثرت النساء أكثر من الرجال فيما يتعلق بالتوظيف والأجور والموازنة بين العمل والحياة الشخصية. كما أصبح انتقال الشباب من المدرسة إلى العمل أكثر صعوبة.

3- لقد فاقم الصراع بين روسيا وأوكرانيا من التّبعات الاجتماعية والاقتصادية السلبية للجائحة. ومن الأمثلة على ذلك ارتفاع معدلات التضخم، خاصة في قطاع الغذاء والطاقة، وأزمة الغذاء العالمية التي تلوح في الأفق. هذا، ويشير تقرير حديث للأمم المتحدة إلى أن العالم يواجه حاليا أكبر أزمة تكلُفة معيشية في القرن الحادي والعشرين. دون أن ننسى الآثار طويلة المدى للنزاع، لا سيما على تنظيم التجارة والاستثمار العالميين وكذلك العلاقات التجارية بين البلدان كوسيلة لتنويع العرض.

4- من جهة أخرى، تسببت أزمة تغير المناخ المستمرة في زيادة احتمالات حدوث أوبئة بحجم جائحة كورونا وتكرارها. كما توجد الآن حلقة من الآثار السلبية المتبادلة بين تغيُر المناخ وتدهور التربة، مما يؤثر على توفر المياه للزراعة وبالتالي على الأمن الغذائي والمائي العالمي. وتُعد زيادة أسعار المواد الغذائية في سنة 2022 مثالاً على طبيعة الأزمات المستقبلية، إلى جانب الكوارث المناخية (الجفاف الاستثنائي) والنزاعات (أزمة روسيا وأوكرانيا) والأوبئة (تأثير كورونا على سلاسل التوريد)[1]. وعلى الرغم من أن أفريقيا مسؤولة عن أقل من 4 ٪ من انبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري، إلا أنها القارة الأكثر تضررًا من تغير المناخ، وبالخصوص منطقتا شمال وغرب أفريقيا اللتان تضررتا بشدة بالأزمات الثلاث. ومن بين جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط، تعدّ شمال أفريقيا المنطقة الفرعية الأكثر تضررًا من الجفاف وفقًا لتقرير الفريق الحكومي الدولي الأخير المعني بتغير المناخ، مما يهدّد البنية التحتية والزراعة وإمدادات المياه والقطاعات الأخرى التي توفر فرص العمل، مثل السياحة. وتتضرر دول غرب أفريقيا بشدة بتغير المناخ، ف 7 من أصل 15 دولة من المنطقة، تنتمي إلى منطقة الساحل التي تتميز بارتفاع درجات الحرارة والفيضانات المدمرة والجفاف، مع ما يتبعه من انعدام الأمن الغذائي، حيث إن 50٪ من سكان المنطقة يعانون من انعدام الأمن الغذائي (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2021، والتحديثات الأخيرة تشير إلى أن 28 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي).

[1] عانت العديد من البلدان المصدرة، مثل الهند على سبيل المثال، من حالات جفاف أثر بشدّة على إنتاجها من الحبوب، ودفعت الظروف المناخية في الصين البلاد إلى تكوين مخزون كبير مهنا.

5- في ضوء ما سبق، فإن مسألة بناء اقتصادات قويّة ومقاومة لتغيّرات المناخ والتي تكون أساسًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة، توجد على رأس الأولويات بالنسبة لبلدان شمال وغرب أفريقيا. لكن وبما أن كل أزمة تتزامن معها فرص، فإن الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية والعلاقات التجارية القائمة تمثّل فرصة لأفريقيا للاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية وتطوير سلاسل توريد إقليمية قادرة على مواجهة الأزمات. كما أن المسارعة في تحقيق الرّقمنة تمثّل فرصة أخرى لتنمية القارة، وإن كان ذلك يُهدد بزيادة عدم المساواة، ما لم يتم تقليص الفجوة الرقمية الكبيرة السائدة.

ثانيا– السياق والدافع

6- إن بناء القدرة على الصمود في عالم يتسم بتزايد عدم الاستقرار وصعوبة وضع التوقّعات، وتعصفُ به أزمات ذات آثار طويلة الأمد، يتطلب بناءً للقدرات وتعبئةً للموارد. فمن جهة، تُواجه الحكومات قضايا أكثر تعقيدًا وتحديات لا تستطيع غالبًا معالجتها بمفردها. ومن جهة أخرى، تُمارس الأزمات العالمية المتتالية ضغوطًا أكبر على الموارد العامة وعلى قدرة الدولة على تنفيذ سياسات فعالة. وفي مواجهة هذه المجموعة الجديدة من التحديات، تسعى البلدان جاهدةً إلى بلورة نماذج تنموية جديدة ذات مناهج مبتكرة تركّز على القدرة على الصمود والتكيُف.

7- سيُعقد اجتماع فريق الخبراء في الفترة من 1 إلى 2 نوفمبر القادم وسيركز على موضوع **القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات والتنمية المستدامة في شمال وغرب أفريقيا**. كما سيتطرّق إلى العديد من الموضوعات المترابطة التي أظهرت الأزمات الماضية أنها عوامل رئيسية في خلق القدرة على الصّمود والاستدامة. ويتمثل الهدف الرئيسي من اجتماع فريق الخبراء العام في تقديم توصيات متعلّقة بالسياسات القابلة للتنفيذ وتحديد الإجراءات المناسبة والمستعجلة لمعالجة الأزمات العديدة التي تعيق التنمية المستدامة في شمال وغرب أفريقيا. وتأتي الأهداف المحددة كالتالي: (1) بناء أنظمة غذاء وطاقة قادرة على الصّمود ومُستدامة في شمال وغرب القارّة (2) تعزيز تمويل وأداء المقاولات الصغرى والمتوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار الاهتمام بالنساء والشباب ومستقبل كوكبنا، (3) الاستفادة من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لبناء اقتصادات قادرة على الصمود ومستدامة في المستقبل (4) اغتنام فرص العائد الديمغرافي (5) تشجيع إصدار السّندات الخضراء في شمال وغرب أفريقيا.

8- يتعلق الموضوع الأول بصُلب اهتمام اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء (ICSOE) وحقيقة أنه في سياق تداعيات تغير المناخ وجائحة كورونا وأزمة روسيا وأوكرانيا، تباطأ نمو الاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ، وزادت معدّلات التضخُم، حتى أن أزمات الغذاء والطاقة أصبحت تلوح في الأفق. وتُعد دول شمال وغرب أفريقيا من بين أكثر المناطق عُرضةً لانعدام الأمن الغذائي، بسبب اعتمادها الشديد على الواردات من الغذاء. وقد دفعت المشاكل الهيكلية طويلة الأجل والتطورات الجديدة الحكومات الإفريقية إلى إعادة التفكير في استراتيجياتها الخاصة بالغذاء والطاقة والبحث عن حلول مُبتكرة تعتمد على التكنولوجيا.

9- يتعلق الموضوع الثاني بحتمية أن مسألة وجود نسيج اجتماعي أكثر قدرة على الصّمود يتطلّب ضخ استثمارات أكبر في الركائز الأربع التي حددها الاتحاد الإفريقي للاستفادة من العائد الديمغرافي، وهي التوظيف وريادة الأعمال، التعليم وتنمية المهارات، الصحة والرفاهية، الحقوق والحكامة وتمكين الشباب. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تكون السياسات والخطط والبرامج والميزانيات الوطنية منسجمة مع ركائز العائد الديمغرافي، وخصوصا في غرب القارة الإفريقية. علاوة على ذلك، يتطلب تسخير العائد الديمغرافي وبناء القدرة على الصمود مساهمة أكبر من القطاع الخاص، وخاصة من المقاولات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة. فهذه المقاولات التي توظّف أكثر من 90٪ من اليد العاملة في أفريقيا يمكن لها أن تصبح محركًا رئيسا للنمو الاقتصادي والتوظيف والابتكار. كما أنها تشكل قناة رئيسية لتوظيف النساء في أفريقيا ويمكن أن تساعدهُن في ولوج سوق الشغل مع تنويع القوى العاملة. ويمكن لهذه المقاولات أيضا أن تلعب دورًا مهمًا في نموذج التنمية الجديد القائم على الاستفادة من الدروس والأزمات السابقة وتمكين البلدان من مواجهة الأزمات المستقبلية بشكل أكثر فعالية. دون أن ننسى أن مشاركة المقاولات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة في التحول الأخضر يُعدّ أمرًا بالغ الأهمية، سواء كمُزود للحلول أو لتحويل الأنشطة من أجل النمو الأخضر: إذ يجب على الشركات الصغرى والمتوسطة أن تشارك في حماية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي من خلال منتجاتها وخدماتها وممارساتها التجارية.

10- يؤكد الموضوع الثالث على حقيقة أن التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيسهل إنشاء سلاسل القيم الفرعية القادرة على تحويل الموارد الطبيعية والمعدنية المتاحة بوفرة في بلدان شمال وغرب أفريقيا، إلى مُنتجات ذات قيمة مضافة. ومن المتوقع أيضًا أن تؤدي إقامة منطقة للتجارة الحرة بالقارة إلى التوسّع في إنتاج السلع والخدمات القابلة للتداول، وهو ما سيؤدي بدوره إلى خلق المزيد من الوظائف الإنتاجية وتوليد الدخل وبالتالي زيادة قدرة الاقتصاد على الصّمود.

11- ويركز الموضوع الرابع والأخير للاجتماع على تمويل الانتقال إلى نموذج التنمية "الأخضر". ولتحقيق ذلك، تحتاج أفريقيا إلى استثمار حوالي 200 مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2025، وأكثر من ذلك بحلول عام 2030. ويُعتبر التمويل مشكلة عويصة بالنّظر إلى الديون المتزايدة والتعبئة المحدودة للموارد المحلية. فقد ارتفع عبء الديون السيادية في أفريقيا (باستثناء شمالها) بنحو 6٪ بين عامي 2019 و 2020، ووصل إلى مستوى قياسي خلال السنوات العشر الماضية (702 مليار دولار أمريكي). وكانت هذه الزيادة في شمال أفريقيا أعلى من ذلك، حيث بلغت 12٪. لكن يمكن الحصول على التّمويل اللازم إذا تم استغلال السندات الخضراء السيادية، والأهم، استخدام عائداتها بشكل فعال في الاستثمارات الخضراء المنتجة.

ثالثا– الهدف من اجتماع فريق الخبراء

12- الهدف الرئيسي لاجتماع فريق الخبراء هو: (1) مناقشة عوامل مواجهة الأزمات والتنمية المستدامة في عالم مُقبل على أزمات أكثر تواتراً وشدة (2) اقتراح سياسات عامة جديدة ومبتكرة.

رابعا– المشاركون

13- سيضم اجتماع الخبراء خيرة من أفضل الباحثين المهتمّين بالسياسات، وخبراء من الدول الأعضاء وممثلي المؤسسات الدولية في مجالات الغذاء والأمن الطاقي، والتمويل والتكنولوجيا المالية، والرّقمنة، والزراعة، والطاقة، والشركات الصغرى والمتوسطة، وريادة الأعمال النسائية وإدارة المخاطر، والاقتصاد البيئي والتغيرات المناخية.

خامسا– جدول أعمال الاجتماع

14- سيُقسم اجتماع فريق الخبراء إلى أربع جلسات، وهي على النحو التالي:

الجلسة الأولى: أنظمة الغذاء والطاقة القادرة على الصمود في شمال وغرب أفريقيا

15- ستُخصص الجلسة الأولى لعرض الوقائع المتعلقة بالطبيعة متعددة الأبعاد لأزمات الغذاء والطاقة الحالية والمقبلة في شمال وغرب أفريقيا. وستقسم الجلسة إلى أربعة محاور:

- الأزمة والأمن الغذائي في شمال وغرب أفريقيا، حلقة نقاش؛
- الطاقة والأمن الغذائي في غرب أفريقيا؛
- الأسمدة والأمن الغذائي في أفريقيا؛
- تحديات إحداث زراعة مستدامة في أفريقيا.

الجلسة الثانية: الاستفادة من فرص العائد الديمغرافي وتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة، في سياق الأزمات المتعددة

16- ستقسّم الجلسة إلى جزأين، الجزء الأول سيخصص لمناقشة كيفية بناء اقتصاد قادر على الصمود على المدى الطويل من وجهة النظر الديموغرافية والمقاولاتية:

- ميزانية تأخذ بعين الاعتبار العائد الديموغرافي: مبادرة لتسريع الوصول إلى العائد الديموغرافي وبالتالي الرفع من القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المتعددة؛
- بناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات، والدروس المستفادة من أزمة كورونا في تونس.

17- الجزء الثاني سيتناول مسألة تنمية المقاولات:

- ريادة الأعمال النسائية والشركات العائلية، حلقة نقاش؛
- منصة روابط الأعمال في غرب أفريقيا.

الجلسة الثالثة: التجارة لبناء أنظمة غذاء وطاقة مرنة ومستدامة

18- ستُخصص الجلسة لتدارس دور التجارة في بناء أنظمة غذائية وطاقة قادرة على الصمود في أفريقيا. إضافة إلى مناقشة التقدم المحرز في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في المنطقتين دون الإقليميتين، والتحديات والآفاق، وكيف يمكن للبلدان الاستفادة من فرص الاتفاقية في سياق الأزمات المتعددة:

- الفرص التي توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا، وخاصة في الشمال والغرب؛
- إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: الوضع الراهن والآفاق من غرب أفريقيا؛
- منصة التبادل التجاري الأفريقية، تسخير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لضمان الأمن الغذائي؛
- بناء شراكة لدعم خلق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: أفضل الممارسات مع الشراكة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

الجلسة الرابعة: تمويل التحول الأخضر – حلقة نقاش

19- ستخصص الجلسة الأخيرة لمناقشة قضايا وتحديات التمويل الأخضر:

- تجارب في إصدار السندات الخضراء: الدروس المستفادة من بلدان مختارة في شمال وغرب أفريقيا؛
- مقايضة الديون مقابل العمل المناخي. الدروس المستفادة والفرص المتاحة لأفريقيا.

سادسا– المُخرجات المتوقعة

20- يُنتظر من اجتماع فريق الخبراء زيادة وعي ومعرفة أصحاب المصلحة الرئيسيين بخصوص ما يلي:

- تحديات صنع سياسات لمواجهة الأزمات المتعددة وتغير المناخ من منظور الأمن الغذائي والأمن الطاقي؛
- دور الدولة في تسخير إمكانيات المقاولات الصغرى والمتوسطة وجعلها محركا رئيسيا عند صياغة السياسات الموجهة للتصدّي للأزمات، وضمان الاستدامة والشمولية والقدرة على الصّمود والتحول الأخضر؛
- دور الدولة في تسخير العائد الديمغرافي؛
- تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: الوضع والآفاق من شمال وغرب القارة؛
- السياسات العامة المحورية لبناء أنظمة ومبادرات غذائية مستدامة في مجال التمويل الأخضر.

سابعا– المخرجات

21- بعد انتهاء اجتماع فريق الخبراء سيتم صياغة الوثائق التالية ونشرها:

- تقرير الاجتماع متضمنًا الاستنتاجات والتوصيات؛
- ملخصات السياسات الموصى بها ستصدر بناءً على مناقشات اجتماع فريق الخبراء.

ثامنا- الوثائق ولغات العمل

22- سيتم إرسال وثيقة العمل وبرنامج الاجتماع إلى المشاركين في الوقت المناسب. ستكون لغات العمل هي العربية والإنجليزية والفرنسية، وسيتم توفير الترجمة الفورية.

تاسعا- التاريخ والمكان

23- سيعقد الاجتماع في مراكش يومي 1 و 2 نوفمبر 2022.

عاشرا- جهات الاتصال

شمال أفريقيا	غرب أفريقيا
التنسيق: سومية العراقي الحسيني رئيسة قسم التوظيف والمهارات، بمكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة البريد إلكتروني: soumaya.iraquihoussaini@un.org **زبير بن حموش** خبير اقتصادي، مسؤول دون إقليمي لشمال أفريقيا البريد إلكتروني: benhamouche@un.org **سكرتارية:** **فوزية عسو قدور** البريد إلكتروني: assouqaddou@un.org	**التنسيق: مامودو سيبيغو**، خبير اقتصادي، قسم المبادرات دون الإقليمية البريد الإلكتروني: sebego@un.org **كارولينا كوتينهو**، خبيرة اقتصادية مساعدة، قسم الديناميكيات الديموغرافية للتطوير البريد الإلكتروني: carolina.rigotticoutinho@un.org **سكرتارية:** **زارا ساني** البريد الإلكتروني: saniz@un.org